

مقتل عسكري وقياديين بالقاعدة في اشتباك شرقي الجزائر

ولم تقدم الوزارة تفاصيل عن انتماء العنصرين، لكن وفق معلومات سابقة نشرت في وسائل إعلام محلية فالأمر يتعلق بقياديين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. ومنذ تسعينيات القرن الماضي تواجه قوى الأمن الجزائرية جماعات مسلحة معارضة للنظام، إلا أن نشاطها تراجع خلال السنوات الأخيرة نحو مناطق معزولة في الجبال.

وأُسفرت العملية عن مقتل 3 إرهابيين، بينهم اثنين تم تحديد هويتهم، وهما: عاصم أبو حيان، وأبو موسى الحسن المنضمين للجماعات الإرهابية في التسعينيات، دون تفاصيل عن العملية وموعد انتهائهما. وأوضحت الوزارة أن الأول رئيس للجنة الشرعية والثاني مسؤول عن الدعاية والإعلام لـ"أحد التنظيمات الإرهابية (لم تسماها)".

أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية، ومقتل عسكري و3 مسلحين بينهم قياديين قالت وسائل إعلام ينتميان لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب، إثر اشتباك شرقي البلاد. وحسب بيان للوزارة، "استشهد صباح أمس الخميس الرقيب الأول (درجة أقل من ضابط) "لللمابة سيف الدين"، إثر اشتباك مع مجموعة إرهابية بمنطقة بوعايش (شرق) ضمن عملية مستمرة بالمنطقة منذ أمس".

المرحلة الأولى تشمل فتح أجواء الرياض أمام الطيران القطري

«بلومبرج»: السعودية وقطر تقتربان من اتفاق أولي للمصالحة



خادم الحرمين وأمير قطر خلال لقاء سابق

الإعلامية بينهم، والقيام بالمزيد من الخطوات لبناء الثقة، ضمن خطة مفصلة لإعادة العلاقات تدريجياً. وصباح أمس الخميس، أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في تقرير لها، أن إدارة ترامب ترغب في حلحلة الأزمة الخليجية قبل رحيلها بهدف تضييق الخناق على إيران. وأوضحت الصحيفة نقلاً عن مصادر أمريكية، أنه "ضمن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه تضغط إدارة ترامب على السعودية لفتح مجالها الجوي للرحلات الجوية القطرية التي تدفع ملايين الدولارات مقابل استخدام المجال الجوي لإيران". وقال مصدر عربي مطلع على تحركات راھنة في ملف الأزمة الخليجية، للأنضول، إنه "قد يكون هناك خطوة فعلية نحو مصالحة خليجية"، وأضاف المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه، أنه "من المفترض صدور بيان خلال ساعات باتجاه مصالحة خليجية". لكنه لم يستبعد في الوقت ذاته "حدوث تغير مفاجئ في مسار التوقعات المتعلقة بالأزمة المستمرة منذ 3 سنوات"، دون مزيد من التفاصيل. ومنذ 5 يونيو 2017، تفرغ السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصاراً برئياً وجوياً وبحرياً على قطر: يزعم دعمها للإرهاب وعلاقتها بإيران، فيما تنفي الدوحة اتهامها بالإرهاب، وتعتبره "محاولة للنيل من سيادتها وقرارها المستقل".

قالت وكالة "بلومبرج" الأمريكية، أمس الخميس، إن السعودية وقطر تقتربان من التوصل لاتفاق أولي لإنهاء الخلاف المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات، بضغط من إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب. وأضافت الوكالة، نقلاً عن ثلاثة مصادر (لم تكشف هويتها)، إن "الاتفاق الأولي لن يشمل الدول الثلاث الأخرى التي قطعت، إلى جانب السعودية، العلاقات مع قطر عام 2017، وهي الإمارات والبحرين ومصر". ونقلت "بلومبرج" عن مصدر رابع (لم تسماها)، أن "التوصل إلى اتفاق أوسع لإعادة ترتيب الأوضاع لا يزال بعيد المنال بسبب استمرار وجود قضايا عالقة، مثل علاقة الدوحة مع طهران". وذكرت أن "الاختراق المحتمل يأتي بعد شهرين من الجهود الدبلوماسية المكثفة بوساطة الكويت، والتي أسفرت عن إرسال الولايات المتحدة لوفد برئاسة جاريد كوشنر مستشار ترامب وصهره للقيام بزيارة للخليج". ويحث أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، مع كوشنر، القضايا الإقليمية والدولية، لا سيما تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، وفق بيان قطري رسمي. ونقلت الوكالة الأمريكية عن مصدرين، أنه من المرجح أن يشمل التقارب إعادة فتح المجال الجوي والحدود البرية بين قطر والسعودية، ووضع نهاية للحرب

المغرب يشكل لجنة لتقصي

أوضاع مواطنيه العالقين بسورية

وتضمن الطلب دعوة إلى "تشكيل لجنة استطلاعية للوقوف على معاناة عشرات الأطفال والنساء (المغاربة) العالقين ببعض بؤر التوتر، وتنظيم زيارات إلى المعتقلات والمحتجزات الموجودين بها". كما طالب الحزب بـ"ضرورة حماية الأطفال والنساء، بنقلهم من السجون والمحتجزات والمعتقلات السورية والعراقية إلى أرض الوطن (المغرب)". وذكرت تقارير إعلامية محلية سابقة، وجود عدد من النساء المغربيات رفقة أبنائهن العالقين في سوريا والعراق بعدما اعتقل أزواجهن الذين انضموا إلى صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي، ومنهم من قتل هناك. وتتعرض عودة هؤلاء بسبب قلق عبر عنه المغرب في نوفمبر 2019، إزاء "عودة المقاتلين ضمن التنظيمات الإرهابية في بؤر التوتر (سوريا والعراق وليبيا)"، وفق تقرير لوزارة الداخلية. ولا تتوفر إحصائية رسمية بعدد النساء والأطفال المتواجدين هناك.

قرر مجلس النواب المغربي، تشكيل لجنة لإجراء "مهمة استطلاعية" من أجل الوقوف على أوضاع النساء والأطفال المغاربة العالقين في سوريا والعراق. وجاء ذلك وفق مصدر برلماني، فضل عدم ذكر اسمه للأنضول، مساء أمس الخميس، لأنه غير مخول له الحديث إلى وسائل الإعلام. وقال المصدر إن مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان) "أسند رئاسة اللجنة الاستطلاعية، إلى البرلماني عبد الطيف وهي، أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة (أكبر أحزاب المعارضة)". وتابع أن اللجنة الاستطلاعية التي ستقف على أوضاع المغاربة "في بؤر التوتر، بكل من سوريا والعراق"، ستعقد اجتماعها الأول الإثنين المقبل، لوضع برنامج عملها، والاتفاق حول آلية الاشتغال. وتأتي الخطوة استجابة لطلب وجهه حزب "الأصالة والمعاصرة" (102 مقعداً من أصل 395)، إلى رئيس مجلس النواب الحبيب المالكي، في يناير الماضي.

السودان: لجنة فض الاعتصام تطالب مثول عسكري «مجلس السيادة»



اعتصام سابق في السودان

«الحرية والتغيير» تجدد ثقتها بـ «حمدوك»

جددت "قوى إعلان الحرية والتغيير" في السودان، الثقة في رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، للاستمرار في منصبه خلال الفترة المقبلة للحكومة الانتقالية. وكان حمدوك أدى اليمين الدستوري رئيساً للوزراء في 21 أغسطس 2019، عقب اختياره من جانب قوى الحرية والتغيير، التي قادت الحراك الاحتجاجي، ووقعت وثيقة دستورية مع المجلس العسكري في الشهر ذاته، لإدارة الحكومة الانتقالية، بعد الإطاحة بعمر البشير من

أعلن مسؤول عسكري سوداني، أن لجنة التحقيق في فض الاعتصام، خاطبت أعضاء عسكريين بمجلس السيادة، للإدلاء بشهادتهم يوم 16 ديسمبر الجاري. جاء ذلك في بيان صادر عن المستشار الإعلامي للقائد العام للجيش، العميد الطاهر أبو هاجة، نشرته وكالة الأنباء السودانية (سونا). وحثت اللجنة 16 ديسمبر الجاري موعداً لبدء إدلاء الأعضاء بشهادتهم ولم يصل الطلب إلى الأعضاء حتى اليوم". وأوضح أنه تمت مخاطبة مجلس السيادة الانتقالي بهذا الطلب من قبل لجنة التحقيق في النصف الأخير من نوفمبر، مضيفاً: "الخطاب يشمل كل أعضاء المجلس العسكري السابق وليس الفريق شمس الدين كباشي لوحده". ويأتي بيان المسؤول السوداني عقب جدل خلال اليومين الماضيين، بين رئيس لجنة التحقيق في فض الاعتصام نبيل أديب، وعضو مجلس السيادة والمجلس العسكري المنحل شمس الدين كباشي. ونقلت وسائل إعلام محلية عن أديب قوله: "اللجنة حددت زمناً للفريق كباشي للإدلاء بشهادته في حادثة فض الاعتصام". وفي لقاء تلفزيوني، قال الفريق شمس الدين كباشي إن "لجنة تحقيق فض الاعتصام لم تحقق مع". وتكون المجلس العسكري المنحل من 10 أعضاء عقب استلامه السلطة عقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، في 11 إبريل 2019، إلا أن 4 منهم استقالوا في 25 إبريل و23 مايو من العام ذاته. وتبقى 6 من أعضاء المجلس العسكري إلى حين توقيع الوثيقة الدستورية مع قوى إعلان الحرية والتغيير في 17 أغسطس 2019، وهم: عبد الفتاح البرهان، ومحمد حمدان دقلو، وشمس

وليامز: ليبيا تضم 10 قواعد و20

الفأين قوات أجنبية ومرترقة

ثمة نقص في السيولة النقدية المتداوله". وانخفض سعر الصرف، من 6.30 إلى 7.15 دنانير للدولار الواحد. وأردفت: "ولكن هناك أزمة حكم أيضاً، وأفضل طريقة لمعالجة أزمة الحكم هي توحيد مؤسساتكم، توحيد مصرفكم المركزي، الذي يحتاج إلى عقد اجتماع مجلس إدارته لمعالجة أزمة سعر الصرف على الفور". واستطردت: "هناك أزمة كهرباء رهيبه الآن، بسبب الفساد الفظيع وسوء الإدارة في ليبيا، وهناك 13 محطة كهربائية عاملة فقط من أصل 27 محطة". وزادت بقولها: "نحتاج بشكل فوري لاستثمار مليار دولار في المرافق الأساسية لشبكة الكهرباء لتجنب الانهيار الكامل للشبكة في ليبيا". وشددت على وجود "جهات فاعلة محلية تتخبط في فساد مستمر واستغلال للمناسب لتحقيق منافع شخصية، فضلاً عن وجود سوء إدارة في الدولة". وأفادت بتلقي البعثة الأممية "تقارير عن عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي واغتيالات على أيدي التشكيلات المسلحة في جميع أنحاء البلاد في الوقت الذي ازداد فيه انعدام المساءلة ومشاكل حقوق الإنسان". وحول مجريات الحوار السياسي، قالت وليامز إنه "يمثل أفضل سبيل للمضي قدماً في حل الأزمة الليبية".

حذرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من تداعيات وجود 10 قواعد عسكرية و20 ألف عنصر بين قوات أجنبية ومرترقة في جميع أنحاء البلاد. وجاء ذلك في الكلمة الافتتاحية للمبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني وليامز، خلال الاجتماع الثاني من الجولة الرابعة للتحقق الحوار السياسي، عبر اتصال مرئي، وفق بيان للبعثة الأممية. وقالت وليامز: "توجد في ليبيا 10 قواعد عسكرية، وتشغلها اليوم بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية". وأضافت: "يوجد الآن 20000 من القوات الأجنبية وأو المرتقة في بلادكم، وهذا انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة (...). وانتهاك صارخ لحظر الأسلحة". وتوجهت إلى المشاركين قائلة: "وجودهم ليس لمصلحتكم، بل هم في ليبيا لمصلحتهم (...). هناك الآن أزمة خطيرة في ما يتعلق بالوجود الأجنبي في بلادكم". وبدعم من دول عربية وغربية، تنازع مليشيا الانقلابي خليفة حفتر، منذ سنوات، الحكومة الليبية، المعترف بها دولياً، على الشرعية والسلطة، في البلد الغني بالنفط، ما أوقع قتلى بين المدنيين وتسبب بدمار مادي هائل. وعلى الصعيد الاقتصادي، قالت وليامز: "هناك انخفاض حاد في القدرة الشرائية للدنار الليبي. وأزمة السيولة عادت بالكمال؛

الجيش اليمني يعلن سيطرته على جبال «استراتيجية» بهأرب

على خطوط إمداد الحوثيين في تلك المنطقة. ومنذ أشهر ارتفعت وتيرة المعارك بين القوات الحكومية اليمنية ومسلحي جماعة الحوثي في محافظة مارب التي يسعى الحوثيون لانتزاعها لما تشكل من أهمية استراتيجية خصوصاً في الغزوة الغازية والنفطية. وللعام السادس على التوالي، يشهد اليمن حرباً بين القوات الموالية للحكومة، ومسلحي الحوثي المتهمين بتلقي دعم إيراني، والمسيطرين على محافظات بينها صنعاء منذ سبتمبر 2014. ومنذ مارس 2015، يدعم تحالف عسكري عربي تقوده السعودية، القوات الحكومية في مواجهة الحوثيين، في حرب خلفت "أزمة إنسانية حادة هي الأسوأ في العالم"، وفقاً للأمم المتحدة.

إلى خسائر في صفوف قواته. وأوضح أن "مليشيات الحوثي باتت ضعيفة جداً، وتتقهقر كل يوم"، مؤكداً أن المرحلة القادمة ستكون حاسمة وسيتم اجتثاث المليشيات وتحرير صنعاء. وحتى اللحظة لم يصدر عن الحوثيين تعليق حول ما ذكره الجيش اليمني بشأن ما حدث خلال السيطرة على السلسلة الجبلية التي تكمن أهميتها في ارتفاعها واستخدامها في التحكم بالمعارك العسكرية. وبحسب مصادر عسكرية تحدثت للأنضول، فإن السيطرة على السلسلة "تكسر محاولة الحوثيين في التقدم أكثر نحو مارب". وأوضح المصدر أنها تشكل أهمية استراتيجية حيث أنها تطل على مساحات واسعة يتحكم بها المسيطر على تلك الجبال، إلى إضافة إلى السيطرة

أعلن الجيش اليمني، سيطرته على سلسلة جبلية وصفها بالاستراتيجية، إثر معارك مع مسلحي جماعة الحوثي شمال غربي محافظة مارب شرقي البلاد. وجاء ذلك في تصريح لقائد اللواء "22 مشاة" في الجيش، العميد عبده المخلافي، نقله موقع "سبتمبر نت" التابع للقوات المسلحة اليمنية. وقال المخلافي إن قوات الجيش و"المقاومة الشعبية" تمكنت من تحرير السلسلة الجبلية المطلة على وادي السلام في مديرية رعوان شمال غربي مارب. وأضاف أن ذلك جاء بعد "معارك عنيفة" كبدت الحوثيين خسائر فادحة (لم يفصح عنها)، إضافة إلى تدمير آليات تابعة لمسلحي الجماعة، فيما لم ينشر